المحاضرة :محددات السياسة الخارجية

مقدمة: إن الهدف الأساسي في أي قرار في السياسة الخارجية،هو تحقيق المصلحة الوطنية لكن قد لاتسمح ظروف و متغيرات البيئة الدولية بذلك،فقدرة الدولة على المناورة ترتبط بهذه المساحة من الحركة في البيئة الدولية .و عند التعرض لمحددات السياسة الخارجية فإن تصنيفها هو في غاية الصعوبة إذ يضع أمامنا إشكالية تصنيفها كمحددات داخلية و خارجية لاسيما في عصر الإعتماد المتبادل أو تصنيفها محددات مادية و معنوية ،وهو ما يثير أيضا إشكالا إيبستيمولوجي إجرائي كون أن العلاقات الإقتصادية بين الدول لها نسق مادي و قيمي.لذا سوف نقسمها على حسب طبيعتها أو موضوعها و مدى تأثيرها في السياسة الخارجية.

المحددات الجغرافية: يلعب الموقع الجغرافي للدولة دورا هاما في السياسة الخارجية و عندما يرتبط بالعوامل السياسية يسمى الجغرافيا السياسية،ويشمل المحدد الجغرافي للدولة،المساحة،المناخ، التركيبة،الطبيعة للإقليم،حدود الدولة.ثروات الدولة الباطنية...إلخ. فالدول المحاطة بالبحار تنتهج إستراتيجية عسكرية تختلف عن الدول المحيطة بالبر و السيايسة الخارجية للدول المفتوحة تختلف عن الدول المغلقة،ففي الأولى تكون أقل عرضة للإختراق من الثانية.كذلك الموقع الإستراتيجي يجعل الدولة تتعرض للتهديد و بالمقابل يعطيهامزايا إستراتيجية عديدة،و يقول البعض أن العامل التكنولوجي أفقد العامل الجغرافي نوعا ما أهميته،لكن في الحقيقة مازالت الدول التي تحوز على موقع إستراتيجي هام و الغنية بالثروات الطبيعية لها أهمية لحد الساعة.

فالعامل الجغرافي يعبر عن قوة الدولة منذ القديم حيث ساد نقاش فكري منذ العهد الإغريقي،مرورا بمكندر و نظرية قلب العالم بداية القرن 20 وصولا إلى رواد الفكر الإستراتيجي في عهد أسلحة الدمار الشامل.حيث أن العامل الجغرافي له إنعكاس على الأمن القومي للدولة و إستقرارها، فالدول الصغيرة تفتقر للعمق الجغرافي و بالتالي منشآتها الحيوية و ثرواتها تصبح في خطر.على عكس الدول الشاسعة المساحة التي لا يمكن هزمها عسكريا بسهولة (ألمانيا و الإتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية)، لذلك يمكن القول أن الموقع الجغرافي يرسم حرية التصرف في السياسة الخارجية

المحددات السكانية: يجمع الكثير من المنظرين بين قوة الدولة و عدد سكانها حيث أن التعداد السكاني يوفر للدولة الخروج إلى ما وراء حدودها الإقليمية لإشباع حاجاتها في إطار سلمي أو صراعي.كما أن حماية الدولة عند الخطر تكون بتعداد سكانها لاسيما مع وجود الولاء و الإنتماء،فالدول قليلة العدد السكاني تعتمد على العمالة الأجنبية مما يعرضها للخطر نتيجة الإختراق الأجنبي أو عدم الولاء.فالتعداد السكاني يعطي للدولة حرية المناورة في السياسة الخارجية.

هناك من يقول أن حجم السكان لا يشكل أهمية لحياة و مكانة الدولة إلا في حالة توظيف القوة البشرية في الحروب التقليدية أو كمصدر لقوة العمل، هذا الرأي يرجح دور البراعة و الكيفية بدلا من الكم ويعتبر أن لها وزن أكبر في السياسة الخارجية،فمثلا الهند،باكستان لها أعداد بشرية كبيرة فرضت عليها قيودا بدلا من أن تدعم سياستها الخارجية،أي أن العدد لا يهم بقدر وضعهم الإقتصادي و إنسجامهم و كفائتهم العلمية.

إن العلاقة بين زيادة السكان و الموارد الطبيعية معضلة حقيقية بالنسبة لبعض الدول، إذ تؤدي أحيانا إلى أزمات داخلية تنتهج من خلالها الدول سياسة إستعمارية أو قبول المساعدة من دول أخرى وبالتالي تعرض سيادتها للخطر،لأن السياسة الخارجية ماهي إلا صورة للسياسة الداخلية. من جهة أخرى فإن الإنسجام العرقي و اللغوي و الديني له تأثير كبير على السياسة الخارجية،فهذه العرقيات الغير منسجمة و المختلفة قد تشكل أداة ضغط على السياسة الخارجية مثل اليهود على أمريكا مما يحول مسار السياسة الخارجية و يضغط على الدول.

المحددات العسكرية: إن القوة العسكرية هي أحد أهم عوامل القوة،و التي تضفي على سلطان الدولة و مصالحها و أمنها الوطني حماية شاملة ففي القديم كان المقصود بالقوة القوة العسكرية و مع التطور التكنولوجي أضفى للكم العددي العسكري التقنية العسكرية من جهة،و عنصر القيادة العسكرية من جهة أخرى و التقنية تقاس أهميتها مقارنة مع غيرها من التقنية التي تمتلكها الجيوش الأخرى.ولذلك كلما إبتكرت الدولة تكنولوجية جديدة في قواتها التسلحية زادت قيمة و نوعية قوتها العسكرية وبالتالي قوة الدولة على المستوى الدولي و زادت هيبتها(السلاح النووي) إذ يتبادر إلى الأذهان أنه في 1945 في أوت تحديدا،عندما

جربت الولايات المتحدة الأمريكية النوعية الجديدة للسلاح (النووي) إستعملتها لإظهار القوة التدميرية الجديدة لخصومها السوفيات بالذات،و بالتالي إكتساب الهيبة بحيث يساوي هذا السلاح الجديد كم الأسلحة التي كان يمتلكها الإتحاد السوفياتي و يزيد عنها،مما أدى إلى تحول في القوة العسكرية في العلاقات الدولية و لذلك تضفي الإبتكارات الجديدة هيبة و مكانة للدول، فالدول التي إكتشفت أنواع جديدة للأسلحة مع قيادة عسكرية ذات نوعية إمتلكت قوة في العلاقات الدولية.

المحددات الإقتصادية : تلعب المحددات الإقتصادية دورا هاما في السياسة الخارجية وهي مجمل موارد الدولة و ثرواتها وماتحوزه من خيرات في باطنها وهي ذات شقين إيجابي وسلبي فالإيجابي يكمن في أن قوة الدولة الإقتصادية تعطيها دورا اكبر في العلاقات الدولية وقدرة على التفاوض وفرض الشروط وربما حتى التهديد عن طريق الوسائل الإقتصادية ، اما الشق السلبي فيتمثل في كون الدول كثيرة الموارد لطالما كانت عرضة للأطماع الخارجية و كانت محط أنظار الدول الأخرى كمايشكل ذلك ضغطا دائما عليها .وربما أن إرتباط العامل الإقتصادي بالعامل التكنولوجي أعطى دفعة قوية لهذا المحدد فاصبحت الدول التي تمتلك الإقتصاد والتكنولوجيا تسيطر على الإقتصاد العالمي وتحقق أهدافها من خلال هذا الإطار.وربما أن القيمة الكبيرة التي لازالت تتمتع بها بعض الثروات الطبيعية كالبترول و الغاز مازالت تفتح باب التنافس والصراع الدولي إلى حد الساعة ومصدرا من مصادر الحروب الحالية.

المحددات المجتمعية : تندرج ضمن المحددات الداخلية هذه المحددات هي كل العوامل و المتغيرات التي يفرزها تطور مجتمع معين وطبيعته التنظيمية، هنالك الكثير من العوامل و المتغيرات التي تفرزها الطبيعة التنظيمية لمجتمع من المجتمعات أهم هذه المحددات :

- **محدد الشخصة الوطنية** : تعتبرأكثر العوامل المجتمعية تأثيرا على السياسة الخارجية لأنها تحدد هوية الاشخاص الين ينتمون لمجتمع معين وهي التي تحدد كيفية سلوك هؤلاء الاشخاص وتحدد طبيعة الأهداف التي يريدون تحقيقها سواءا كانو في السلطة أم لا.و الشخصية الوطنية هي مجموعة من الصفات و الاسس العامة التي يشترك فيها جل السكان من ثقافة و لغة و دين و نمط سلوك ....هذه الاسس المشتركة هي التي تميزهم

عن غيرهم من الشعوب و الامم و بالتالي هذه الاسس هي التي تشكل نمط و طبيعة الشخصية الوطنية لكل مجتمع من المجتمعات و نلاحظ أنه قد توجد مجموعة من الصفات و الاسس تشترك فيها أغلب المجتمعات و هي التي تحدد طبيعة السياسة الخارجية بالاضافة إلى ذلك قد توجد أسس ثقافية ، دينية لغوية تحدد مجتمع معين هنا يجب أن تكون الشخصية المهيمنة في ذلك المجتمع مبنية على تلك الاسس والشخصية الوطنية تتبلور من خلال مجموعة من العوامل و الاعتبارات التي تؤدي للحفاظ على الشخصية الوطنية و تطورها منها التنشئة الإجتماعية وتعني التدريس والتلقين والتعليم الذي يتلقاه الفرد في المدرسة حتى في الحي هذا التعليم يتعلق بالقيم، العادات ، التقاليد الوطنية والهدف منه زرع نوع من الإنتماء لدى الأفراد لدولتهم، ولذلك ففي بعض الدول التي نجحت في عوامل التنشئة الإجتماعية نجد أشخاص لهم روح وطنية عالية، تزيد من تماسك ووحدة المجتمع في أي وقت من الأوقات، فالمجتمعات المتماسكة يصعب إختراقها ،ويرى عدد من دارسي الشخصية الوطنية أنه من خلال التنشئة الإجتماعية تتبلور تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع، و قد أعطى بعض العلماء أهمية خاصة لخبرات الشعب التعليمية، كعامل مساعد في بيئة وطنية محددة.فالدولة تتحكم عادة و تبذل الكثير من الجهد لإعداد رعايا وطنيين ذوي تفكير وطني متحضر، فالقيم الوطنية تتخلل المواد المقدمة للطلاب،حتى في المواد كالرياضيات و العلوم التي لا يتوقع المرء أن يجد فيها إهتماما بالقيم الإجتماعية.

فإن هناك سؤلا مهما يتعلق بإمكان تحديد خصائص الشخصية الوطنية وتحديد أيها أكثر أهمية،هذا إن إستطعنا أن نفسر السياسة الخارجية إنطلاقا من بعض الخصائص الوطنية.وإذا إفترضنا أنه من الممكن تحديد الشخصية الوطنية لشعب، و أن النخبة التي تصنع السياسة الخارجية تشترك في خصائص هذه الشخصية،فالسؤال هنا هو كيف تؤثر خصائص الشخصية الوطنية على السياسة الخارجية،من ناحية يبدو أن تلك الخصائص تؤثر بشكل معين على كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية. ،وقد يظهر نمط مختلف من أنماط صنع القرار من أجل مصلحة المجموعة لا من أجل مصلحة الفرد.وربما يظهر نمط الإعتماد على الهيكل التسلطي وتأييده. و تمنح هذه الخصائص قدرا كبيرا من المرونة لصانعي القرار، بالإضافة إلى تأثير الخصائص الوطنية على عملية صنع

القرار، فإنها يمكن أن تؤثر أيضا على ميل الدول للدخول في الصراعات الدولية، و يرجع ذلك إلى ما يلي:

- ربما يعد الصراع أحد خصائص الجماعة الوطنية.
- ربما يؤدي تعدد ثقافات الشعوب إلى الصراع بينها بسبب الخوف من الأفكار.

و ربما يؤدي الإختلاف بين الشخصيات الوطنية في مختلف الشعوب إلى سوء تفاهم بين تلك الشعوب، و ربما يكون من الخطأ تصور أن المواقف الإنطباعية و العنصرية هي الدافع الحقيقي وراء الصراع بين الدول،و كما قال كانترل (يعادي شعب ما الشعوب الأخرى ليس لأن لديه إنطباعات سلبية عنها و لكن تتكون لديه هذه الإنطباعات نتيجة لشعوره أن الشعوب الأخرى تتدخل في تحقيق أهدافه.ولا تؤثر الخصائص الوطنية فقط على ميل الشعب إلى الدخول في الصراعات الدولية،و لكنها تؤثر أيضا على أسلوب التفاوض وعلى جهود تسوية الصراعات الدولية. و تختلف الجماعات الوطنية إلى مدى إتسامها بالإنفتاح الذهبي والمرونة الذين يسمحان بتقديم حلول.يجب أن لا نفترض أن صانعي القرار يتشابهون مع غيرهم من عامة الشعب في الخصائص الوطنية العامة، فنظرا لخبرتهم في الوصول إلى السلطة، فإن نخب السياسة الخارجية تتميز بنظرة أكثر عالمية من من نظرة مواطنيها.

- **القومية** :خدمات تعني الإحساس بالإنتماء إلى الدولة القومية يربط البعض ظهورها بالثورة الفرنسية فقبل ذلك لم تكن الدول تتردد في إستئجار مستاشاري السياسة الخارجية أو الإستعانة بالعسكريين من بين مواطني الدول الأخرى والقومية لها أثار إيجابية و سلبية على الدول إذ يمكن أن تساهم في توحيد الشعوب إذا إشتركت الدول في هوية واحدة وهذا أمر صعب التحقيق .وقد يرى بعض الدارسيين أن القومية قوة خلاقة بفضل تأكيدها على الكيانات القومية المستقلة ويعتقد بعض المنظرين أن القومية تساعد على تحقيق الديمقراطية ويرى آخرون أنها أداة تستخدمها الدكتاتوريات ,وكون الدول لا تتوفر على قومية واحدة داخل حدودها الإقليمية ،جعل ذلك من تطوير الشعوب بالقومية أمرا صعبا .
- **المحددات الشخصية** : تندرج في إطار التحليل الجزئي للسياسة الخارجية،إن الذين يركزون على العوامل الشخصية ينطلقون من فكرة أساسية هي كون الدولة شخص

معنوي عام بمثابة الكيان القانوني المجرد. هذا الكيان لا يتصرف بنفسه إذ يتخذ أشخاص طبيعيين بإسم الشخص المعنوي مواقف في شكل سلوكات و قرارات، هته السلوكات مرتبطة بالبيئة الداخلية و الخارجية، وبما أن هؤلاء يتصرفون بإسم هذه الدول فهم يتأثرون بالعوامل الداخلية، إلا أن سماتهم و مميزاتهم الشخصية هي التي تحدد بدرجة كبيرة شكل ومحتوى و طبيعة السياسة الخارجية للدولة، وفي كثير من الحالات عندما يحدث تغيير على مستوى الأشخاص القائمين على السياسة الخارجية إلا و يحدث تغيير في محتوى وشكل السياسة الخارجية هذا يؤكد على فرضية إرتباط السياسة الخارجية بالعوامل الشخصية و يشترط لحدوث هذا الإرتباط توفر مجموعة من الشروط و المتغيرات:

- مدى إهتمام و عدم إهتمام صانع القرار بقضايا السياسة الخارجية حيث هنالك بعض الرؤساء و الوزراء يميلون إلى التركيز على البيئة الخارجية أكثر من البيئة الداخلية و هو ما يحدث أكثر في النظم التسلطية إذ أن صانع القرار لا يواجه قيودا و عراقيل يمكن أن تحد من سلطته و طبيعة القرارات التي يتخذها في السياسة الخارجية.
- ضعف المعارضة و تركز سلطات الحكم في يد شخص واحد يزيد من أهمية تأثير العوامل الشخصية خاصة إذا تمتع القادة بشخصية قوية تسمح لهم بالقيام بوظائف مثل تجميد الجماهير.
- تتوقف العلاقة بين العوامل الشخصية و قضايا السياسة الخارجية على طبيعة و محتوى المواقف الدولية، فالمواقف أو الظواهر التي تتسم بنوع من البيرقراطية الروتينية عادة ما تكون ذات أهمية بسيطة ثانوية، عادة غير مستعجلة لا تتطلب حلول سريعة، هذه المواقف محتواها تجعلها تمر عبر القنوات العادية الغير المعقدة لإتخاذ القرار. هذا ما يقلل من دور المحددات الشخصية في إتخاذ القرار في السياسة الخارجية، أما الحالات و المواقف المستعجلة تظهر فيها أكثر دور القيادة وبالتالي المحددات الشخصية في السياسة الخارجية نظرا لخبرتها و قدرتها على إتخاذ قرارات سريعة.

المحددات الخارجية: هي كل العوامل و المتغيرات التي تفرزها البيئة الخارجية، أي ما وراء حدود الدولة، وهذه العوامل هي كثيرة و متعددة قد تمكن في كل الأفعال والسلوكات التي تصدر عن الدولة الأخرى، وقد تتمثل في الإرتباطات القانونية

والسياسية التي ترتبط بها الدولة مع غيرها من الدول، وذلك في إطار إتفاقيات أو تكتلات أو أخلاق...إلخ، و قد تتمثل كذلك في طبيعة النظام الدولي، أي في طبيعة وهيكلة و تنظيم و حتى محتوى النظام الدولي.

يأتي في مقدمة هذه العوامل السلوكات الصادرة عن الدول الأخرى،هذه السلوكات تدرجها بعض الكتابات في نموذج الفعل و رد الفعل، فهذا النموذج يعتقدون أصحابه بأنه يساهم ويصلح لتفسير الكثير من السلوكات الخارجية، لذلك فالكثير من القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية يمكن تفسيرها في إطار هذه الفرضية، ومحتوى هذه الفرضية هو أن الدول تميل في غالب الأحيان إلى التجاوب مع سلوكات غيرها من الدول بردود أفعال.

يعني أن الفعل يصدر عن هذه الدول،فالدولة تستجيب لهذه الأفعال بردود أفعال،و هته الأفعال الصادرة عن الدول في العلاقات الدولية طبيعتها ومحتواها هو الذي يتحكم في رد الفعل و يعني أن الفعل الإيجابي يكون رد الفعل الإيجابي و العكس صحيح.

فإذا كان الفعل أو واجهة الدولة سلوكا عدوانيا، فإنها عادة ما تتجه إلى القيام بردود أفعال من نفس الطبيعة، و قد لا يكون بنفس الدرجة و قد يكون رد الفعل في نفس الإتجاهات ولكنه يخضع لقدرات وإمكانية الدولة، كذلك يدخل في إطار هذا النموذج مبدأ المعاملة بالمثل: وهو من المبادئ المشهورة في العلاقات الدولية خاصة في العلاقات الدبلوماسية، فالمعاملة بالمثل تعتبر من بين إحدى الطرق والوسائل التي تبرز مدى أهمية نموذج الفعل ورد الفعل في السياسة الخارجية، و لكن هذه ليست قاعدة عامة وهناك أقلية الآراء التي يعتقد أنه ليس في كل الحالات السياسة الخارجية تميل الدول إلى المعاملة بالمثل أو الرد عن الأفعال بردود أفعال مماثلة لها حيث يعتقد هذا الفريق أن الدول في سلوكاتها الخارجية في بعض الأحيان تميل إلى إصدار قرارات وسلوكات في إطار الخبرة التي إكتسبتها الدول في العلاقات الدولية. ولذلك فبعض الدول تاريخها الدبلوماسي و خبرتها تتميز بنوع من الهدوء و التعاون.

كذلك دور الاطراف الثالثة في إدارة العلاقات الدولية تعتبر محددا خارجيا ففي حالة النزاع بين دولتين تلعب الاطراف الثالثة دورا في التأثير على سلوك الدولتين المتنازعتين عن طريق تقديم عروض الوساطة أوالمساعدة الإقتصادية والعسكرية والسياسية وعن طريق التلويح بالعقوبات السلبية كالتهديدات،والإدانات أو سحب الدعم العسكري

والسياسي الإقتصادي وقد تمت تسوية العديد من الصراعات أو على الأقل ضبطها عن طريق وساطةالأطراف الثالثة .وبما أن للدعم الخارجي أو على الأقل عدم التدخل من أطراف خارجية أهمية مركزية في نجاح أو فشل المشروعات الحربية للدول وبالتالي الدول محدودة القوة فإن اي قرار يتعلق بإعلان الحرب يجب أن يؤخذفي حسبانه ردود الأفعال المحتملة للأطراف الثالثة.ويمكن للأطراف الثالثة أأن تؤثر فغي السياسة الخارجية للدولة عن طريق الإضطلاع بدور الوساطة في الصراعات التي تدخل فيها تلك الدولة لاسيما إذاكان التواصل بينهما يعتمد على الوسيط إذ يمكنها الوصول الى تسويات كذلك يلعب النسق الدولي دورا في تحديد نوعية السياسة الخارجية للدول عن طريق كل التفاعلات التي تحدث في النسق فكل تغير على مستوى النظام الدولي يؤثر في السياسة الخارجية و في كل محدداتها إذ احدث ظهور السلاح النووي ترتيبا جديدا في محددات السياسة الخارجية ،كما تتأثر السياسة الخارجية بطبيعة النسق فإذا كان النسق متسما بالتوتر يؤدي إلى تميز السياسات الخارجية للدول بالشك و الحذر .كما أن طبيعة القوة و التراتبية التي تحظى بها الدولة في النسق الدولي تؤثر على سياستها الخارجية حيث أن حركة الدولة ومجال مناورتها في السياسة الدولية متوقف على طبيعة النظام الدولي وميزان القوة الذي تحظى به .